

ممارسة الاتصال السياسي في الفضاء الافتراضي و تشكيل مفهوم الديمقراطية الرقمية

Political communication practice in virtual spaces And Digital Democracy concept shaping

العربي بوعمامة¹

Larbi bouamama

مخبر الدراسات الاتصالية والإعلامية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، bouamama.larbi@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/11/24

تاريخ الاستلام: 2023/11/14

ملخص: شكلت وسائط التواصل الرقمي بيئة مفتوحة تطلع مستخدميها على العالم لحظة بلحظة وتهيئ لتفاعلات افتراضية ضمن فضاءات وأغوار بديلة يعتبرها الكثيرون حرة، إذ ساعدت هذه الوسائط حسبهم على تقليص المسافات بين الأفراد، الجماعات، والشعوب، وفي المجال السياسي أظهرت مدى وهن المؤسسات التقليدية فيما يتعلق بموقعها كوسيط بين الحاكم والمحكوم ودورها ووفرت لمستخدميها آليات تفاعل مباشرة بين الفاعلين السياسي، وتحولت بذلك إلى مستوى الفاعل والمؤثر الأقوى في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية و صولا إلى المجال السياسي، وتعززت مكانتها في مساهمتها في مستوى الوعي مستوى المعرفة حول ما يدور في العالم من قضايا مختلفة تهم الرأي العام المحلي والعالمي، لتدشين علاقة متبادلة بين الإنسان والتقنية والمؤسسات السياسية والتغير الاجتماعي فيما يمكن أن يطلق عليه "نظام ممارسة الديمقراطية تكنولوجيا" فسياسات التعميم وإخفاء الحقائق لم تعد ممكنة في زمن مواقع التواصل والتفاعل والصورة الفورية والجمهور "الصحفي" وبذلك أضافت هذه الوسائط آليات جديدة لممارسة الديمقراطية، فأصبحت تخدم وتفعّل الديمقراطية عبر بعض خصائصها الجوهرية كالشفافية في الإجراءات والمشاركة في عملية صنع القرار، واختيار القيادات السياسية، وزيادة منسوب الحرية في التعبير عن الرأي فضلا عن إمكانية المحاسبة والرقابة على الأداء الحكومي أو أداء ممثلي الشعب. سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية، إعادة طرح موضوع تشكيل الديمقراطية الرقمية كمفهوم وممارسة بشكل ظهرت ملامحه على النظم السياسية في العالم سواء ما يتعلق بطبيعتها أو في مدخلاتها ومخرجاتها.

الكلمات المفتاحية: وسائط الاتصال الرقمي، الفضاء الرقمي، الديمقراطية الرقمية، آليات الممارسة الديمقراطية، ديمقراطية الاتصال.

summary:

Digital media have formed an open environment when the users exposes the world any moment, and prepares for virtual interactions within alternative media spaces which has become an industry that has an important role in the life equation .

Also their multimedia have reduced the distances between people and showed the shortcomings of traditional media of political communication and democracy participation, and allowed for opinions multiplicity in the system of "practiced democracy technically" .

Digital media also added new mechanisms for democracy practices who its features appeared in political systems, and we ll try to analyze it and monitoring its extension to civil society, and political culture through this research paper.

¹ - بيانات المرسل: العربي بوعمامة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم البلد: الجزائر، البريد الإلكتروني: bouamama.larbi@univ-mosta.dz

Keywords: digital media, Digital democracy, digital space democratic practices mechanisms, The communication democratization.

مقدمة:

فرضت التطورات التقنية المتسارعة تحولات جذرية في مفاهيم الإعلام والاتصال وما يرتبط بها من أدوار، وممارسات، وإشكاليات كالحرية والديمقراطية والرأي العام وغيرها. ومما لا شك فيه أن النظر لما قدمته تقنيات الاتصال الرقمية وما بعدها لم يخرج عن توجيهين رئيسيين لدى المفكرين والمهتمين بتوطيد هذه التقنيات خاصة في المجال السياسي فبين مهمل يرى فيها وسائط الجميع وهي بذلك سبيل لتجسيد الديمقراطية التشاركية، وبين متشائم يراها وسائط أعطت الحق في الكلام للأصوات الغير عقلانية وزادت من فرصة الفئات المهيمنة في توجيهها بما يخدم أهدافها الخاصة، زادت ضرورة تحليل واقع الانفتاح الاتصالي "المنشود" وتمحيص ما يشاع حوله من مفاهيم كالحرية والوصول الحر للمعلومة وغيرها، وهو ما دفعنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى مساءلة معنى الديمقراطية في ظل ما قدمته التقنيات الرقمية لفضاءاتها من تسهيلات وما فرضته عليها من حواجز، منطلقين من التساؤل القائل: ما واقع الاتصال السياسي في ظل التحولات التي فرضتها الوسائط الرقمية للاتصال على فضاءاته؟

1. الاتصال السياسي المفاهيم والاشكاليات المطروحة:

يجد المتتبع لنشأة وتطور الاتصال السياسي ومن خلال إمعان النظر جيدا في وضعه الراهن الكثير من الاشكاليات على مستوى الطرح المفاهيمي، ومن أهم أسباب ذلك مايلي:

- ليس هناك إجماع بين أساتذة الاتصال السياسي والباحثين فيه على مضمون وحدود هذا النوع من الاتصال، ولا يعني ذلك نقصا في التعريفات المقدمة له من المختصين، فالتعريفات كثيرة ولكنها متنوعة وكل منها يعرفه من زاوية تختلف عن الأخرى.

- أن الاتصال السياسي نمط من أنماط الاتصال التي لا تنفك بحال من الأحوال عن العلوم الاجتماعية بل هو نوع من أنواع العلوم الاجتماعية، والفرق بينه وبين غيره من الأنواع وثيقة ومتجذرة يصعب معها تحديد مضمونه".

و فيما يلي أهم التعاريف التي قدمها الباحثون للاتصال السياسي:

ينظر جيرستلي (1992) إلى الاتصال السياسي من زاوية تقنية فيقول أن: "الاتصال السياسي هو مجموع التقنيات والأساليب المتاحة للفاعل السياسي الموجهة للرأي العام قصد إغرائه و التحكم فيه. (راجبي، 2008، صفحة 69)

ويرى دومينيك فولتون أن "الاتصال السياسي كان في البداية يعني دراسة الاتصال الحكومي في اتجاه الناخبين، ثم تحول إلى تبادل الخطب السياسية بين الأغلبية والمعارضة، وانتقل لدراسة دور وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام، ثم تأثير استطلاعات الرأي في الحياة السياسية، واليوم أصبح يشمل دراسة دور الاتصال في الحياة السياسية بشكل أوسع بضم وسائل الإعلام واستطلاعات الرأي والتسويق السياسي والإشهار، مع اهتمام خاص بالفترات الانتخابية، و يمكن اعتبار الاتصال السياسي الآن كل اتصال يهتم بالسياسة كموضوع.

وعليه يمكن القول بأن الاتصال السياسي قد أخذ أبعادا جديدة مع وسائط الميديا الرقمية وتزايد استخدامها في العالم، حيث أضحت الحكومات والأحزاب السياسية تنشر خطاباتها وبرامجها عبر ما يسمى شبكات التواصل الاجتماعي، والصحافة الإلكترونية، وغيرها من الوسائط لضمان وصولها إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور في وقت قياسي وفي أماكن متعددة، ما جعل درجة التفاعل مع هذه المضامين تزداد بشكل كبير عكس ما كان سائدا في ظل الاكراهات التي كانت تفرضها وسائل الإعلام التقليدية، هذه الأخيرة التي احتوتها الانترنت وألبستها ثوب الرقمية، حيث يجد بعض الباحثين أن هذه الوسائل خضعت لنشأة مستأنفة، وعليه فإن الاتصال السياسي هو الآخر أخذ صبغة الرقمية، بفضل استثماره في مزايا هذه الميديا المبنية على السرعة في تدفق المعلومات واختزال المسافات والأزمنة وكذا التفاعلية والامتداد في مختلف الشبكات التي تتيحها الانترنت، فهو إذن اتصال سياسي جديد (العربي و مساهل، 2018).

وتوجد إجمالا أربع تصورات رئيسة شملت مختلف المقاربات التي تعنى بمصطلح الاتصال السياسي: تصور أداتي، تصور مشترك، تصور تنافسي، تصور تداولي.

■ تصور أداتي (une conception instrumentale): من أبرز ممثلي هذا التصور فيليب ريتور Ph. Riutort. يقدم هذا التصور عملية الاتصال السياسي كنشاط موجه من القائمين بالاتصال (السلطة الحاكمة، محترفو السياسة و الاتصال) إلى الجمهور (المحكومين)، و بالتالي فإن العملية الاتصالية وفق هذا التصور غير تفاعلية تسير في اتجاه خطي واحد، (رزين، 2021، صفحة 79)

■ تصور مشترك (une conception œcuménique): يأتي هذا التصور مختلفا عن السابق و من بين ممثليه جون ماري كوترتي J.M.Cotteret، و دومينيك فولتون D.Wolton، ويعتبر الاتصال السياسي وفق هذا التصور عملية تفاعل ما بين المكونات الأساسية التي تعنى بالمضمون السياسي، منتجه ووسيطه والمرسل إليه. (رزين، 2021، صفحة 79)

■ تصور تنافسي (une conception compétitive): يعبر هذا التصور عن فكرة الصراع و يركز أصحاب هذا التصور على تجاوز مفهوم التبادل باعتباره غير واضح المعالم، و الانتقال إلى التأكيد على خاصية الصراع الناجم عن تنافس مختلف تشكيلات المجتمع و القوى التي تتحكم فيه.

■ تصور تداولي (une conception délibérative): حيث تلعب عملية الاتصال السياسي دورا فاعلا في تحفيز النقاش السياسي والحوار المتبادل والتفاعل الجماعي، وبهذه الطريقة يمكن تحقيق المواطنة كفعل سياسي يؤثر في تشكيل المجال العام و نقاش القضايا العامة بعيدا عن الاختلافات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي أو العرقي، وفي مثل هذه التنازلات الجماعية يصبح للغة بمفرداتها و حولاتها دورا في نقل الكلام المسكوت عنه أو التفكير الواقع خارج المنابر الكلامية. (رزين، 2021، صفحة 79)

2. في مفهوم الديمقراطية الرقمية:

تعدد التعريفات التي قدمها الباحثون والمختصون للديمقراطية بتعدد التخصصات والتوجهات الفكرية والايديولوجية، ومن المهم حسب "تشارلز تيللي" قبل تعريف الديمقراطية أن نعرف عما نتكلم، لأن تعريف الديمقراطية مرتبط بوصف وتفسير التنوع والتغير في مدى الديمقراطية وطابعها، وإجمالاً يميز دارسو الديمقراطية بين أربع مناحي تعريفية هي الدستورية constitutional، والجوهرية substantive والإجرائية procedural، وذات التوجه العملياتي procces oriented، فالمقاربة الجوهرية تأخذ بالاعتبار الظروف الحياتية والسياسية التي يسعى نظام الحكم إلى تعزيزها، أما الدستورية فتركز على القوانين التي يتبناها نظام الحكم لتصف وتعرف الديمقراطية، بينما تركز التعاريف الاجرائية على جملة من الممارسات السلطوية ليحددوا في ضوئها مفهوم الديمقراطية، أما التعريفات ذات التوجه العملياتي فتركز على حد أدنى من العمليات التي يجب أن تعمل باستمرار لكي يمكن وصفها بالديمقراطية.

واختلف الفلاسفة القدامى على معنى ومفهوم الديمقراطية، ف"هوبز" يراها تنازل جماعي عن الحرية الفردية لحاكم مطلق، و"روسو" يعتبرها تجسيد لحرية جماعية تعبر عن مصالح أفراد المجتمع، كما تباينت آراء المفكرين المعاصرين حول معناها وإن كان الجميع يعرف الديمقراطية في كنف الدين أو النظام الشيوعي السائد، (غوشيه م.، 2007، صفحة 08)

وهو ما انعكس على إمكانية صياغة تعريف جامع لها و إجمالاً يمكن تعريف الديمقراطية على أنها شكل من أشكال أنظمة الحكم يشارك فيه المواطنون على قدم المساواة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وهي حكم الشعب للشعب ومن الشعب للشعب، وهي بالأساس كلمة يونانية مكونة من ديموس أي الشعب وكراتوس أي السلطة أو الحكم. (قانصو، الديمقراطية التاريخ والنشأة، 2021، صفحة 101).

أما الديمقراطية كامتداد وتحول للمفهوم الأصلي في علاقته بالوسيط الاتصالي للعصر فنعرف على أنها توظيف كل أنواع الوسائط الاتصالية المستندة إلى الانترنت لتعزيز الديمقراطية ومشاركة المواطنين فيها، أو هي استخدام وسائط الاتصال الرقمية في المناقشات السياسية العامة وعمليات صنع القرار وهي بذلك شكل من أشكال التفاعل بين الشعب والحكومة، ويمكن بالتالي القول أن وجود حكومة إلكترونية أساس الديمقراطية الرقمية. (عمران، الديمقراطية الرقمية: نحو تعزيز المشاركة من خلال تكنولوجيا المعلومات، 2022، صفحة 343).

كما ترد الديمقراطية الرقمية بمسميات أخرى مشابهة، منها الديمقراطية الإلكترونية الديمقراطية السائلة، أو ديمقراطية الجيل الثالث، ويعرفها الباحث المصري جمال محمد غيطاس بأنها "توظيف وسائط الاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن الديمقراطية وقالبها الفكري ومدى انتشارها وسلامة مقصدها وفعاليتها في تحقيق أهدافها. (غيطاس ج.، الديمقراطية الرقمية، 2006)

- جيل ثالث من الديمقراطية يغزو العالم :

يرى الأستاذ عبد اللطيف وهي أن هناك اعتقاداً سائداً مفاده أن الديمقراطية تشكل أفضل السبل لتدبير علاقة الدولة بالمجتمع. كما يؤكد أن هذا الجيل الثالث من الديمقراطية يغزو العالم يوماً بعد يوم فالديمقراطية "السائلة" - "Liquide" أو "الانسيابية" أو "الرقمية" الديمقراطية الرقمية ظهرت في الوقت الذي لا تزال فيه الساحة تعيش صراعاً حاداً من أجل تنزيل أمثل لنظام الديمقراطية التمثيلية على أرض الواقع، في اللحظة التي لا تزال نخبنا السياسية تختلف حول تحديد دور لها. (وهبي ع.، 2014).

كما تمثل الديمقراطية العملية التواصلية المبنية على الحوار الفعال والقادرة على خلق فضاء للنقاش السياسي مع ضمان تمثيل جميع الأطراف (شعيب، صفحة 159)، وعلى هذا الأساس فإن الديمقراطية الرقمية ليست نمطاً أو نوعاً جديداً ومستحدثاً من الديمقراطية بل هي تجسيد لآليات تواصلية ومسالكة جديدة لممارسة الديمقراطية، ولا تحيل لنوع جديد من الديمقراطية بقدر ما تنبني على ممارسة الفعل الديمقراطي الاعتيادي بأدوات وآليات جديدة، وهو ما يشترط وجود ديمقراطية تقليدية يتم تحويلها إلى رقمية أو إلكترونية، كما تقوم النسخة الرقمية للديمقراطية على الجمع بين طريفي العملية السياسية من حكام ومحكومين في منظومة التواصل الجديدة وفضاءاتها البديلة والمستحدثة، لكن الاستفادة الحقيقية من الديمقراطية الرقمية و"الثورة الاتصالية" إن صح الوصف لا يمكن أن تتحقق إلا بتوفر شروط جوهرية، على رأسها الوصول الغير مشروط للمعلومة وحرية فعلية للتعبير والرأي.

ويصعب تجسيد الديمقراطية الرقمية واقعياً دون وجود بنية تحتية تكنولوجية تتيح لكافة أفراد المجتمع التواصل من خلالها، وتسمح لهم بحرية التعبير عن آرائهم، وتوفير المعلومات وسهولة تداولها، ودون تقليص وتجاوز للفجوة الرقمية و ضمان حق الوصول للإنترنت، باعتبارها البنية التحتية والأرضية الصلبة التي تسند عليها الديمقراطية الرقمية سواء في بعدها الرقمي أو الفيزيقي.

و في الدول النامية يتطلب الأخذ بالديمقراطية الرقمية توافر الثقافة الإلكترونية التواصلية الراشدة لدى كافة أفراد المجتمع، ومن ناحية أخرى يتطلب الأمر حرية تداول المعلومات وتوافرها وما يرتبط بها من خدمات وإتاحتها للجميع، كما أن الرهان على تفعيل الديمقراطية الرقمية يختلف من مجتمع لآخر وفقاً لسياقاته وخصوصياته، وباختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية وقابلية التغيير والتبني الخاصة بكل مجتمع، ووعي أفرادهم وفهمهم للثورة الرقمية والمعلوماتية وتوافر البنية التحتية اللازمة.

لكن وإن كانت خصائص التقنيات الاتصالية الرقمية تتيح إمكانيات تداول المعلومات بسرعة كفاءة وتفسح فرصاً إضافية للنقاش، وإمكانية بلورة التوافقات والتخطيط للفعل الجمعي، وقهر حواجز المسافات الجغرافية والثقافية والاجتماعية. فالتقنيات الاتصالية الرقمية مرهونة أيضاً بمعايير مطورها وهو ما جعل شعارات الحرية المطلقة التي تنشدها

محل مساءلة وتشكيك خاصة من قبل التيارات النقدية التي تعتبر ما تفسحه من فضاءات مساحات للحرية المزيفة والمشروطة برقابة من نوع جديد وأكثر دقة وذكاء.

أما منصات التواصل الاجتماعي فهي منظومات من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشارك فيها بإنشاء موقع خاص به أو صفحة، و من ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي ذكي مع أعضاء مشتركين آخرين، تجمعهم اهتمامات أو هوايات أو قضايا متماثلة، مكرسة مصفوفات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل و تربط بين مستخدميها تزامنيا و لاتزامنيا بغض النظر عن الجغرافيا ، و قد أحدثت مواقع التواصل الاجتماعي تحولات نوعية في أنماط الفعل الاجتماعي و السياسي و أعادت صياغة مفاهيم المشاركة السياسية و المدنية، لكن هذه الصياغة تجسد حرية وديمقراطية بمعايير مطورها وليست مطلقة كما يشاع.

3. أبعاد الديمقراطية الرقمية :

- تحدثت الحكومة السويدية عن خمسة أبعاد للديمقراطية الإلكترونية و هي:
- أنظمة الاقتراع الإلكترونية: و يجب أن يتحول الاعتماد على أنظمة موثوقة ، أمنية تسمح للناخب مرة واحدة فقط و تكون سهلة الاستخدام و الوصول من طرف المواطنين .
 - النشاطات السياسية عبر الإنترنت: تشجيع نشر أجندات الأحزاب والقوى المختلفة. تطوير العلاقة السياسية بين الشعب والدولة وتطوير مفهوم التجمعات الشعبية الإلكترونية عبر إنشاء مجموعات إلكترونية).
 - الشفافية والثقة الإلكترونية: عبر نشر جميع وثائق الحكومة عبر الإنترنت إلا في حالات الوثائق الأمنية والعسكرية أو التي يكون ضرر نشرها أكبر من ضرر إخفائها. وتساعد هذه الخطوة الحكومة على محاربة الفساد نظراً لكشف المعلومات أمام الشعب الذي سوف يحاسب المسؤولين على ما يقرأ ويرى.
 - المشاركة الديمقراطية: استطلاع رأي الشعب إلكترونياً ونشر القرارات الحكومية قبل اتخاذها من أجل أخذ آراء المواطنين فيها.
 - الفجوة الرقمية: وهذا هو البعد الأكثر خطورة في العملية الديمقراطية الإلكترونية خاصة أن نسبة المواطنين العرب الذين يستخدمون التكنولوجيا متواضعة جداً في معظم البلدان العربية، ومن الضروري أن ننتبه الى خطر الوقوع في فخ "الوبقراطية Webcracy وهو تعبير مجازي عن حكم أصحاب الوب أو الإنترنت (النشر، 2012).
- و يؤكد جمال غيطاس أنه عملياً تتجسد ملامح الوجه الرقمي للأنشطة السياسية والفعاليات الديمقراطية الميدانية في مسارين:

الأول خليط بين ما هو تقليدي وما هو إلكتروني، ويظهر فيه الوجه الرقمي في خلفية الأحداث، حيث تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كبنية أساسية وحيوية في عمليات الدعوة والتخطيط والتنظيم والحشد والتنفيذ لهذه الأنشطة ثم تتم ميدانيا بالشوارع والميادين ووسط الجماهير الغفيرة، والمسار الثاني إلكتروني بالكامل تستخدم فيه تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات وما تتضمنه من وسائط رقمية لأداء عمليات الدعوة والتخطيط والتنظيم والحشد ثم تنفيذ هذه الأنشطة والفعاليات.

ويقول: ظهرت نماذج عديدة على المسار الأول فرأينا مظاهرات كونية رافضة للحرب على العراق تخرج في وقت متزامن بميادين نيويورك وبكين وسيدني ولندن والقاهرة وباريس وتورنتو، ولجأ الكثير من منظميها من نشطاء جماعات السلام وجماعات حقوق الإنسان بالولايات المتحدة وأوروبا إلى إنشاء مواقع للتخطيط والتنسيق وتوثيق أنشطتهم على الشبكة بينما لجأ آخرون إلى استخدام البريد الإلكتروني والمحادثة الفورية التي تتم عبر هذه المواقع في تنظيم وإدارة المظاهرات بالشوارع وتنسيق الجهود وتبادل المعلومات حول الخطط والتكتيكات التي ستتبع خلال المظاهرة.

و يشير إلى أنه قبل سيادة الإنترنت، ظهر ما يعرف بجمعيات الدوائر الانتخابية الإلكترونية واستخدمت بفاعلية وكفاءة، وضمت جمعيات الدوائر الانتخابية الإلكترونية تقنيات التلفزيون والتليفون والحاسب لمذقنوات اتصال فورية بين النواب مع دوائرهم الانتخابية، وقامت جمعيات الدوائر الانتخابية الإلكترونية التصويت، ولم تستخدم جمعيات الدوائر الانتخابية الإلكترونية على نطاق واسع حتى الوقت الحالي.

لكن مع ظهور الإنترنت وانتشار وسائطها المتعددة بين نسبة ساحقة من المستخدمين الفاعلين في الرأي العام والمتفاعلين مع قضاياهم، والمشاركين في استطلاعاته، لم يعد الأمر مقصوراً على جمعيات الدوائر الانتخابية الإلكترونية، بل امتد لممارسة الديمقراطية المباشرة رقمياً بفاعلية أكبر، وأصبح الفضاء العام مفتوحاً لمشاركة الآلاف من المواطنين في أي وقت ضمن الديمقراطية المباشرة، وبينت تجارب عديدة في الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا كيف تم توظيف وسائط الإنترنت في عمليات التصويت واستطلاع الرأي والحوار والمناقشة العامة (غيطاس ج.، 2011).

بالتالي تعتبر منصات التواصل الاجتماعي أحد الميكانيزمات المركزية لتشكيل الرأي العام وتجاوز نقائص وسائل التواصل التقليدية.

كما تعد المنتديات (Forums) و هي مواقع على النت تجمع الأفراد ذوي الاهتمامات المشتركة، أغوار وعوالم للأفكار والآراء المشتركة بين المستخدمين، إذ تتيح النقاشات بحرية نسبية حيث يقوم الأعضاء بالمشاركة و الرد و الإدلاء بآرائهم، وهي بذلك تساهم في زيادة الوعي الاجتماعي والسياسي و تناسل الالتزام بقضايا الشأن العام .

و تمثل المدونات (Blogs) بدورها آلية للنشر الفكري بأسلوب بالغ السهولة، حيث تتيح للكل نشر ما يريد" شرط ألا يتنافى مع معايير مطوريها"، و تعد مصدرا من مصادر المعلومات التي أتاحها شبكة الأنترنت لنشر المعلومات بصرف النظر عن أهميتها ومجالها لكي تكون متاحة للمستخدمين، كما أصبح بإمكان أي فرد أن يكون ناشراً للمعلومات مع منسوب من الحرية للتعبير عن رأيه و ما يعتنقه من أنساق فكرية.

هذا، و تعد المنصات الافتراضية و المواقع الإلكترونية للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، و التجمعات الافتراضية، منافذ إضافية للممارسات السياسية المتحررة نسبيا من الإكراهات الكلاسيكية .

4. النماذج السياسية و الاجتماعية التقليدية وحتمية البديل التقني:

يقوم الفعل الديمقراطي في الغالب على آليات عمل ومؤسسات و بنيات و أنساق تحتل فيها الأحزاب السياسية، والتنظيمات النقابية، ومنظمات المجتمع المدني، دورا أساسيا ومحوريا، إذ تشغل هذه المؤسسات و البنيات كمحركات لتنشيط ديناميكية العملية السياسية و مختلف الديناميكيات الاجتماعية، فالممارسة الديمقراطية تفقد وضوحها وشفافيتها و تستفرغ من معانيها في حال غياب هذه الوسائط و الفواعل السياسية و الاجتماعية أو إصابتها بالعجز الوظيفي، حيث تعد بمثابة ضمانات لا غنى عنها لبلوغ الحوكمة و التسيير الراشد، و التصدي للإستبداد و البيروقراطية والفساد، بما يكفل ترسيخ و شرعنة المحاسبة و المساءلة بأشكالها المختلفة، بغية صيانة الحقوق و المكتسبات السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية للأفراد.

و في حال تعثر هذه المؤسسات في المجتمعات العربية، و التي مازال أفرادها يعانون من نوع ن الكبت للحريات العامة، وتضييق حرية التعبير، فإنها دون أدنى شك ستخفق في تتويج المشروع النهضوي لبناء دولة ديمقراطية، لتتحول بفعل ممارساتها وطبيعة علاقتها بالمجتمع إلى مؤسسات مجردة من الروح و غير منسجمة مع الإرادة العامة، مما يؤدي إلى تعاضل حالة الركود واللامبالاة لدى كل من المجتمع والرأي، وهو ما تنتج عنه مع التراكم حالة من عدم الثقة عن معظم القوى السياسية والمدنية، وهو ما يهيئ لبيئة رأي صراعية وفضاء ديمقراطي فاقد للكثير من المصادقية، وهو ما يدفع الأفراد لتجاوزتها دينامياً عبر التعبير في الفضاءات التواصلية البديلة، وأهمها الفضاءات الرقمية وما بعدها.

ومن الضرورة على الأحزاب السياسية و مكونات المجتمع المدني الموجودة في المشهد السياسي حاليا لتقوم بالأدوار المنوطة بها، مواكبة التغير التقني الحاصل بما أفرزه من فضاءات تفاعلية، حيث لم تتمكن حسب الملاحظات الميدانية من فرض نفسها على مجريات العملية السياسية خصوصا في ظل غياب الأطر الطبيعية و السلسلة، و كذا الآليات الديمقراطية لمسيرة التغيير، فالوسائط التقنية وتطبيقاتها الذكية التي مست طرق و آليات التواصل و غيرت مختلف أنماط نشاطات الأفراد وتفاعلاتهم في البيئة الاجتماعية والسياسية فتحت آفاقا واسعة للتفاعل الإنساني وتشكيل الآراء والاتجاهات، الأمر الذي انعكس على الحياة السياسية و الاجتماعية وأدى إلى بروز ظواهر وممارسات عديدة و أطر جديدة لخلق التغيير الديمقراطي.

فإقحام الوسيط التقني في حلبة الفعل السياسي، أدى إلى إيجاد آليات و ميكانيزمات مستحدثة لممارسة الديمقراطية والعمل السياسي، يجوز بالتالي الاصطلاح عليه بالديمقراطية الإلكترونية أو الرقمية، كنتاج للتلاحم و التواشج بين قيم الديمقراطية كمفهوم سياسي و مدني و اجتماعي، و المنظومة التواصلية الرقمية كوسيلة لتعزيزها، فالإعلام بوسائطه المتعددة له دور مركزي في تفعيل الديمقراطية وتعميق ممارساتها وصولا إلى المساهمة في الحراك الاجتماعي والتأثير في الرأي العام (هشام، صفحة 138)

وعلى مر عقود قدمت المنظومة التواصلية في ظل ما تشهده المؤسسات الديمقراطية التقليدية من معوقات وإخفاقات، بديلا لا غنى عنه في تحفيز قيم الديمقراطية من جديد وتنشيط عمل أطرافها، وكذلك التأثير في طبيعة

وإجراءات العملية وممارستها من خلال الأدوار التي تضطلع بها في تسهيل الوصول للمعلومات و الحصول عليها، وكذا تبادلها ومشاركتها، و هو ما زاد من أهمية ودور وسائط الاتصال الرقمية في الفعل الديمقراطي فالأمر لم يقف عند حد فاعلية أدائها، بل أيضا بتميزها بأنها وسيلة اتصال عملي و غير مكلف يتيح قدر كبير من الانتشار، كما أن هذه الوسائط تتيح تنوع المضامين من الصوت والصورة والنص المكتوب و النص الفائق و الفيديو، الأمر الذي شكل بنية تحتية هامة ومصدقية إضافية للممارسات الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة.

كما تتميز وسائط الاتصال المفعلة في النشاط الديمقراطي غالبا بقدراتها غير المسبوقة على الحشد والتعبئة والضغط وسرعة نقل للمعلومة واختراق للحدود الجغرافية والزمنية، بالتالي فهي في حال توفر عدم تقييدها وتوفر بيئة حرة للرأي أدوات مثالية للممارسة الديمقراطية في جل أبعادها وهذه الفاعلية مرتبطة أيضا بفاعلية الفرد "المواطن الحيوي"، الذي يعد من متطلبات بلوغ مفهوم المواطنة، وصولا إلى خلق بيئة حاضنة للديمقراطية و الانتقال من ديمقراطية عرضية الى ديمقراطية مستمرة ورأي عام مستنير.

ومما لا شك فيه أن الديمقراطية في المجتمعات الرقمية الحديثة ترتبط بالتفاعلات الاجتماعية و بالرأي العام الذي يحاكي تجسيدها الميداني بشكل وثيق، حيث ينبغي على الرأي العام أن يعكس خاصة من خلال وسائط الاتصال ما يرغب في الناس في الديمقراطية كما يقع على عاتق الرأي العام توجيه قرارات النظام وهذا بدوره يرتبط بثقة الحكومة في الرأي العام الفعلي وحتى الرقمي. (Grespi, 1997, p. 110)

5. منظومة التواصل الاجتماعي و رهانات إحياء ساحة «الأغورا» :

ارتبط مفهوم (الأغورا) الساحة العمومية الأثينية بمفهوم الديمقراطية، واعتبرت تجسيدها حيا لها، حيث اتخذت هذه الساحة منزلة مركزية في المدينة باعتبارها مكانا للقاء والحوار المتعلق بالشؤون العامة، أين كان يتمتع كل مواطن من مواطني أثينا بحقوق تواصلية متساوية في التعبير عن آرائه بهذه الساحة، وإسماع صوته ، ولم يكن ممكنا اتخاذ القرارات المتعلقة بالمصلحة العامة إلا بعد مداوات نقاشية، علنية ، سجالية ، متاحة البلوغ و مفتوحة للجميع .

ومع مرور الأزمنة اتخذت ساحة "الأغورا" معنى يتعالى عن سياقات الزمان والمكان لترقى إلى مستوى مفاهيمي تجريدي و مثالي، ذو علاقة ذات دلالة مباشرة على الحرية والمساواة والتنوع و قبول التعدد و الاختلاف داخل المجتمع، وأضحى هذا المفهوم نقيضا لمفهوم الدولة التسلطية الهاضمة للحقوق الفردية والجماعية والمفتقدة للشرعية والإجماع ليحسد مفهوم الدولة الديمقراطية الرشيدة ، والتي تتأسس على الممارسة الانسانية و المعقلنة للسلطة، في ظل الإقرار بمركزية قيمة الإنسان وإحترام حرياته.

وأنتجت شبكة الأنترنت منذ ظهورها فضاءات متعددة هيأت لمجتمع افتراضي يتفاعلات كونية، حيث اكتسبت مختلف المجتمعات الواقعية وجودا افتراضيا، الشيء الذي أصبح يحيل إلى نوع جديد من الأغورا، و يتعلق الأمر بأغورا كونية افتراضية، شهدت ساحاتها و فضاءاتها مداوات و نقاشات عمومية و حرة شبيهة بما كان سائدا في ساحات

الديمقراطية اليونانية المباشرة، كما تعددت الرهانات السياسية و الاجتماعية و الفكرية والثقافية لفضاءاتها بتنوع أشكال الاستهلاك و التلقي الفكري والثقافي.

على هذا الأساس فإن الأغورا تجسدت أو على الأقل هي في طور النشوء على المستوى الافتراضي، و ويرتبط تجسيدها بضمانات ممارسة الديمقراطية في أبسط صورها ودلالاتها المتفق عليها، و التي تعني كفالة الرأي الآخر والتعددية وتشكيل فضاء حر تتلاقى ضمنه الآراء وتتلاقح وتتصارع لتنسجم ضمن حدود مصلحة الجماعة أو غالبيتها.

ويبقى الاشكال المطروح لممارسة الديمقراطية الافتراضية في مدى تجسيدها الفعلي للحرية في ضوء المعايير والقيم التي تحكمها، خاصة معايير الاستخدام التي تجسد ايدولوجيا مالكيها ومطورها، ولعل من أهم تحليلات تقييد هذه المعايير للتعبير الحر ومن خلاله ممارسة الديمقراطية الافتراضية ما يحصل من تحيز لبعض المنصات الرقمية الكبرى لصالح أحد أطراف الصراع في بيئة الرأي العالمية، "كتحيز فيسبوك أو تويتر من خلال تقييد تفاعلات الفلسطينيين"، كما لم تجد الديمقراطية الرقمية ضمن الفضاءات الافتراضية مدلولاً يتطابق مع واقع الفرد العربي فما يسود في الساحة الافتراضية من حرية وتعددية وضمان لحقوق التعبير و الرأي والمساواة والتسامح لا يجد ما يسند في الواقع الاجتماعي العربي وواقع الدول النامية إجمالاً، و مرد ذلك أن هذه القيم الافتراضية لا تعدو أن تكون شكلية من ومعزولة نسبياً عن هذا الواقع، كما أن مفاهيم الحرية و التعددية التي يعيشها على مستوى المنصات الافتراضية لا تجد ما تركز عليه في العالم المعيش، الأمر الذي أدى إلى تجسد "الأغورا" كحالة افتراضية، وانشطارها عن الواقع حيث لم تتجسد بعد الحرية والتعددية وحق التعبير عن الرأي.

لذلك ينبغي ترجمة الجرد إلى مجسد، فالمفاهيم و القيم من قبيل الحرية والديمقراطية والتعددية يجب أن تبنى واقعياً واجتماعياً، وأن تنبع من إرادة حقيقية و واعية لبناء مجتمع واعى و مؤهل لممارسة أدواره بفاعلية.

6. منظومة الإعلام الجديد كآلية من آليات إرساء الديمقراطية :

يرى الباحث جيمس بوهمان James Bohman (2004) أن منظومة الإعلام الجديد تساهم في حل معضلات الديمقراطية التمثيلية و تحديد روحها، ومن جهته يرى الباحث غودبارغ Godberg (2007) أن الميديا الجديدة تلعب دوراً متعاضداً في إتاحة المشاركة الشبكية كميكانيزم لبعث الديمقراطية بشقيها الاجتماعي و السياسي. و وفرت الإنترنت منظومة من الوسائط و التقنيات و الآليات التي تتيح فرص الكلام و التعبير و البروز لفئات و اسعة من المجتمع، مما انعكس بشكل حتمي على تقليص الطابع النخبوي (elitist) للمشاركة السياسية، و فعل في توسيع مجالها و ديمقراطية الإسهام في تقرير الشؤون العامة، فالطابع الأفقي التشاركي و المرن للتبادلات الافتراضية، أتاح لامركزية التفاعلات، و أفرز سياقات تواصلية متعددة تتسم بطابعها الفردي و يتعدد فيها الفاعلون، كما تتنوع بها المضامين والآراء.

فالفضاء الإلكتروني في حال عدم تقييد إمكانيات وسائطه هو ممكن "ديموقراطية مباشرة"، تقترب نظرياً على الأقل من النموذج الأثيني بحكم انفتاحها وتوفرها لمنابر الحوار والتواصل والنقاش.

وعليه فالبيئة الاتصالية الجديدة أسهمت في خلق نوع جديد من الديمقراطية المبنية على التداول و النقاش والمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار الجماعي في ظل نوع من الفضاء المشابه إلى حد ما للفضاء الأثيني.

وإجالاتا يمكن للوسيط التكنولوجي لعب دور المعضد للتغيرات الديمقراطية عبر ترسيخ العديد من قيم ديمقراطية. وفي هذا الشأن يجد الباحث يحيى اليحيوي (2008) أن الإنترنت و بحكم طبيعة انفتاحها ومرونة الإبحار بداخلها، باتت "وسطاً" يتفاعل الأفراد بين ظهرانيه في مختلف الفضاءات التي تتيحها شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات النقاشية والمواقع الإلكترونية والمدونات والتي جسدت "الفضاء الأثيني" الذي أرخ من قرون عديدة مضت للإرهاصات الأولى للفعل الديمقراطي وللنقاش والتعبير الحر.

من جهة أخرى ولأن الديمقراطية تنبني على توفر المعلومة وسرياتها دون عوائق، فإن الميديا الجديدة التي تلعب دور الرافعة و البنية الأساسية لتبادل المعلومات وتوزيعها دون إكراهات بما يفسح دائرة الفعل السياسي و الاجتماعي، تعزز قيم الديمقراطية.

كما أن فضاءات هذه الميديا زادت من ديناميكية الحوار و فتحت قنوات أوسع للاستيعاب و التمثيل و الحضور، مما ساهم وبشكل كبير في إشاعة المناخ الديمقراطي، كما أنها شكلت مهرباً من المناخ السلطوي، فالديمقراطية الرقمية بذلك لا تعنى اختراعاً لنوع جديد من الديمقراطية بل ممارسة للديمقراطية المعروفة بآلياتها و أدواتها، أي لا بد من رسوخ الديمقراطية التقليدية حتى تتحول إلى ديمقراطية رقمية.

و يشترط مفهوم الديمقراطية الرقمية أن يتحمل الفرد عبئاً مهماً له دلالاته وآثاره الكبرى وهو «عبء الحكم»، أي أن الفرد في الدولة مطالب باتخاذ قرارات وإصدار أحكام ضمن المجال العمومي، تتفاوت من التصويت لمرشحي الانتخابات مروراً بالتصويت على القوانين الكبرى والتعديلات الدستورية، وصولاً إلى المشاركة الاجتماعية والسياسية بكل أشكالها.

كما أن الشفافية والتعاون والتفاعلية هي المظاهر الكبرى التي تظهر أسلوب الديمقراطية الرقمية والتحويلات التي تنشدها بغرض إخراج الديمقراطية التمثيلية من أزمتها المتمثلة خاصة في احتكار المعلومة وتقييد الفضاء العمومي الافتراضي.

فالإنترنت أتاحت للمواطنين فرص المشاركة في صنع القرار السياسي فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية، ما ألزم القادة والسياسيين بتبني هذه تقنياتها، وتغيير النظرة للديمقراطية وللمواطن واعتباره مشارك نشط ومنتج مشترك للسياسات. وبفضل إمكانيات التفاعلية التي توفرها جملة الوسائط الرقمية والذكية غدت شبكة الإنترنت الفضاء العمومي، وأسهمت في انتقال المجتمع من مجتمع الأحادية و اللاتواصل بواسطة وسائل إعلام ذات توجه عمودي إلى مجتمع تفاعلي أفقي و تشاركي، متجاوزة بذلك ثنائية الإخبار والتواصل، وأيضاً ثنائية الإعلام والشبكات، لدرجة تحول معها متلقي المعلومة ومستهلكها إلى منتج للمضامين.

كما أن منصات التواصل الاجتماعي لم تعد أدوات تواصلية فائقة المرونة فحسب، بل باتت وسائل ضغط وتأثير مباشر، يوظفها أصحابها كرافد من روافد الفعل السياسي المباشر وكرافعة جديدة لتجديد مضمون الديمقراطية. و من جهته يرى بيار ليفي (Pierre Lévy) (1997) أن الفضاء الإلكتروني وفر روافد تشجع القدر الأكبر من الأفراد على التعبير و الإدلاء بآرائهم و مطالبهم المشروعة بخصوص الرهانات و الإشكالات التي تواجه مجتمعاتهم و توفر لهم آليات المساءلة والشفافية بخصوص رسم السياسات العمومية، كما تشيد على أساس التنظيم الذاتي و يتحقق كل هذا بفضل الرافد التقني المتمثل في الإنترنت، والقدرات التفاعلية و الإشرافية التي تتميز بها و ما يوفره الفضاء السيبراني من ميزات تحريرية و تبادلية و إنفتاحية مرنة..

فالديمقراطية عملية متعددة الأوجه ذات أبعاد متشابكة سياسية ، اجتماعية ، اقتصادية ، وثقافية، جوهرها توسيع دائرة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والرقابة الفاعلة على تنفيذها وذلك على جميع المستويات وفي مختلف الميادين، لكنها لن تتجسد حقوقيا ومؤسسيا إلا حين تجد فيها أوسع قطاعات الشعب ظلتها، فتطالب بها وتعمل على تحقيقها وصيانتها لذلك يكون من الوهم الاعتقاد بأن الحريات والديمقراطية تأتي هبة من الحاكم أو تفرض فرضا من خارج المجتمع.

ويرى باسكال جوزيف Pascal Joseph (2009) أن المدافعين عن الديمقراطية التداولية الشبكية والمؤمنين بطرحها ، تتراءى لهم الإنترنت في المدى القصير والمتوسط على الأقل، كأداة ديمقراطية للنظم السياسية والاجتماعية والثقافية الراهنة، بل وأيضا في حدود المدى المنظور "المحطة النهائية" للإشكالية الديمقراطية برمتها.

وفي ميدان الفعل السياسي كان لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات دور محوري في تسريع عمليات تشكيل الرأي العام والتمثيل السياسي وحتى صناعة القرار بالاعتماد على الطابع المباشر لوسائل الاتصال، وأصبحت درجة التغير تلك تختلف حسب طبيعة كل نظام سياسي ومدى تقدمها في الديمقراطية.

و تكشف الديمقراطية الرقمية عن عملية التزاوج ما بين الديمقراطية كمفهوم سياسي و التكنولوجيا كآلية و وسيلة لتعزيزها من خلال المساهمة في توفير الأسس النظرية التي تقوم على الديمقراطية من حرية الرأي والتعبير وغيرها من خلال إتاحة أدوات لتوليد و جمع و تصنيف و تحليل وتداول كل المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية بشكل تكون فيه مجرد وسائل جديدة لممارسة الديمقراطية وما يمكن أن ينعكس علي مفهومها أيضا.

وإجمالا يرى الباحث المصري عادل عبد الصادق محمد (2009) أن من أبرز تجليات تأثير الإنترنت على الفعل السياسي و العمومي ما يلي :

- تمكن الفرد من صناعة المحتوى السياسي واستقباله وإرساله وذلك بالاستفادة من إمكانات الهاتف المحمول و مختلف تقنيات الاتصال بالإنترنت و مختلف الخدمات المرافقة.
- إتاحة القدرة على المشاركة السياسية من أي مكان وفي أي زمان وذلك بالاستفادة من قدرة تكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية على الحركة ومتابعة الحدث في مكان حدوثه مباشرة وبمرونة فائقة. و هذه الخاصية مهمة جدا لتمكين الجماعات

المهمشة والنائية من المشاركة السياسية.

- المشاركة الشخصية، حيث توفر الانترنت قدرة نسبية على القيام بأعمال فردية و تطوعية غير خاضعة لتوجيهات.
- الانترنت يمكن أن تقدم العديد من الخدمات الأساسية الحكومية بشكل أسرع و أكثر صلة بالمواطنين ، والتي تعد من أسس العملية الديمقراطية، كما توفر تكاليف جمع المعلومات، وسهولة الوصول إليها.
- تساعد شبكة الانترنت في تسهيل عملية جمع المعلومات اللازمة لمراقبة نشاطات الحكومات، ونشر المضامين التي تنتقد خططها وسياساتها العامة.
- يمكن أن تعمل الإنترنت كآلية للديمقراطية من خلال ما يتيحها من طرق وآلية جديدة لممارسة العملية السياسية كالتصويت الإلكتروني أو إجراء مشاورات بين كل من الناخبين وممثليهم، أو استطلاعات الرأي الإلكترونية أو تكوين المجموعات والتحالفات السياسية عبر الإنترنت.

و يرى الباحث (2003 Edwards) أن الإنترنت استطاعت توفير و مفصلة أطر جديدة لتنشيط الديمقراطية، بعدما نجحت في تخطي حواجز ومعوقات تطبيق الديمقراطية المباشرة و منها ضخامة عدد المواطنين ، و تشابك و تعقد التركيبة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات الحديثة، حيث أدت إلى فتح مناولات جديدة، وآليات جديدة تعزز المشاركة كالبريد الإلكتروني واستطلاعات الرأي والمنتديات والتصويت الإلكتروني ما أتاح الفرصة أمام المواطنين للمشاركة بفاعلية في العملية الديمقراطية . (رزين، 2021، صفحة 160)

خاتمة :

نستخلص من خلال استعراض مفهوم الديمقراطية الرقمية وأبعاده وتمييزه عن مفاهيم مشابهة وبعد إبراز ممارسات الديمقراطية الرقمية ومكانتها في المنظومة الاتصالية الحديثة للحكومات، وامتدادها لممارسات الاتصال السياسي وآليات تشكيل الفضاءات الافتراضية للتفاعل السياسي، أن إرساء الديمقراطية الرقمية مرهون بقبالية تبني الأنظمة لها، وبالثقافة الاتصالية السائدة وبخصوصية سياق توطينها وجاهزية بيئة الاتصال للتبني والتغيير، ولأن هذه البيئة تختلف بدورها بين الدول والحكومات، فإن الدول النامية مطالبة أكثر من غيرها بتبني وتطوير منظومة الديمقراطية الرقمية والانفتاح على تفاعلات فضاءاتها بالتزامن مع تطوير منظومة تشريعية تستوعب وفرة بياناتها وكثرة فاعليها، كما ينبغي التنبيه بخطورة الانفتاح المطلق وترك الفضاء الاتصالي الرقمي دون أي ضبط قيمي ومعياري وهو ما قد يؤدي للانفلات الكلي وانحراف الديمقراطية الرقمية عن خدمة المصلحة العامة وقضايا المجتمع الجوهريّة، كما أن بعض وجهات النظر المختلفة التي تعتبر فضاءات الانترنت مقيدة بدورها وتجسد ديمقراطية من منظور غربي وتحمل بالتالي ايدولوجيا مالكيها وهو ما قد لا يتوافق وسياق الدول النامية وعليه تقتضي الديمقراطية الرقمية في هذه البلدان تكييفها مع خصوصية هذا السياق.

7. قائمة المصادر والمراجع

المراجع

erving Grespi .(1997). public opinion proceess.

بلقاسم بن شعيب. (بلا تاريخ). الديمقراطية واليادة عند يورغن هيرماس .

بوعمامة العربي، و محمد مساهل. (30 ديسمبر، 2018). الاتصال السياسي في ظل الوسائط الجديدة في تجدد المفاهيم والوظائف مقارنة معرفية. مجلة التراث، الصفحات 715-726.

تشارلز تيللي. (2010). الديمقراطية .

جمال محمد غيطاس . (2011). الديمقراطية الرقمية. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

جمال غيطاس. (2006). الديمقراطية الرقمية. مصر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

جمال غيطاس. (2006). الديمقراطية الرقمية .

سلمية راجي. (2008). لأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر: دراسة وصفية مقارنة لدوره حزب جبهة التحرير الوطني و " حزب العمال ". الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 3 ، رسالة ماجستير غير منشورة.

عبد الكريم هشام. (بلا تاريخ). الإعلام الجديد وآليات تحقيق جودة الديمقراطية.

عبد اللطيف وهي. (2014). جيل ثالث من الديمقراطية يغزو العالم. مجلة عدالة. تم الاسترداد من

<http://www.justadala.com>

عبد اللطيف وهي. (2014). جيل ثالث من الديمقراطية .

مارسي غوشيه. (بلا تاريخ). الدين في الديمقراطية مسار العلمنة. 8.

مارسيل غوشيه . (2007). الدين في الديمقراطية مسار العلمنة (المجلد 1). (محسن شفيق ، المترجمون) بيروت، لبنان: ركز دراسات الوحدة العربية.

محمد رزين. (2021). الاتصال السياسي على شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة تبسة اشرف العربي بوعمامة .

نادية النشار. (2012). الديمقراطية الالكترونية .. المشاركة و الوعي. تم الاسترداد من
<https://kenanaonline.com/users/DrNadiaElnashar/posts/463986>

نزيهة عمران. (2022). الديمقراطية الرقمية: حنو تعزيز امشاركة من خلال تكنولوجيا امعلومات. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، 334.

نزيهة عمران. (28 سبتمبر، 2022). الديمقراطية الرقمية: نحو تعزيز المشاركة من خلال تكنولوجيا المعلومات. مجلة العلوم /الاقانونية والسياسية، الصفحات 340-355.

وجيه قانصو. (2021). الديمقراطية التاريخ والنشأة. عمومي 101 (الصفحات 1-20). لبنان: مؤسسة كونراد أديناور.

وجيه قانصو. (بلا تاريخ). الديمقراطية التاريخ والمفهوم. عمومي 101 بالتعاون مع كونراد اديناور .